الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العـالي والبـحث العلـمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

كلية الحقوق والعلوم السياسية

faculté des droit est des sciences politiques

مذكرةمقدمة لنيل شهادة ماستر

تخصص :قانون اعمال

وضعية نشاط تربية المواشي في الجزائر

من اعداد الطلبة :

سيف الاسلام رحمون

بوسدرة شوقي

تحت اشراف الدكتور :

عبد الحليم بوقرين

السنة الجامعية 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار...

والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم

جراحي... والدتي الغالية.

إلى إخوتي وأخواتي، وإلى كل أصدقائي وزملائي، وإلى كل من أضاء بحرف

طريق علمي. أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والامتنان

الحمدلله رب العالمين الذي وفقنا وأنار لنا درب العلم

بفضله وجوده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

تثميناً للجهود المبذولة، .أجمعين

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف الفاضل الذي لم

يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه السديدة، والتي كانت بمثابة منارة أثارت طريقي

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى .لإنجاز هذا البحث وإخراجه في هذه الصورة العلمية

السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفصلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة وتصويب

فصولها. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة

من قريب أو من بعيد خاصة موظفي غرف الفلاحة والأطباء البيطريين والمربين الذين

تعاونوا معي في الدراسة الميدان

قائمة المحتويات

الإهداء.....

الشكر والامتنان.....

قائمة المحتويات.....

قائمة الجداول.....

قائمة المختصرات.....

الملخص.....

المقدمة العامة.....ص1

الفصل الأول : الإطار القانوني العام لتربية المواشي في الجزائر.....ص6

المبحث الأول: تحديد الإطار المفاهيمي والمصادر القانونية لتربية المواشي ص7

المبحث الثاني: الحقوق العينية والآليات العقارية المرتبطة بتربية المواشي.....ص10

المبحث الثالث: الجوانب الجبائية والتأمينية لتربية المواشي.....ص25

الفصل الثاني : آليات الاستثمار وحماية الثروة الحيوانية وقض المنازعات.....ص31

المبحث الأول: شروط وإجراءات الاستثمار في تربية المواشي.....ص36

المبحث الثاني: الحماية القانونية للثروة الحيوانية والصحة البيطرية ص37

المبحث الثالث: المنازعات المرتبطة بتربية المواشي وطرق حلها.....ص38

الخاتمة العامة ص41

قائمة المراجع.....ص43

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
	أنواع تربية المواشي حسب النوع والأهمية الاقتصادية	
	المؤشرات الإنتاجية لقطاع تربية المواشي في الجزائر (تقديرات 2024)	
	تطور أعداد الثروة الحيوانية في الجزائر حسب الفترات	
	لتوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية حسب المنطقة	
	أسعار الأعلاف المدعمة حسب إجراءات ديسمبر 2025	

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى باللغة العربية
AAPI	الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNA	البنك الوطني الجزائري
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
CPA	القرض الشعبي الجزائري
FAO	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
IRG	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDA	لضريبة على الدخل الإجمالي
ITELV	المخبر الوطني لمراقبة المنتجات البيطرية والتشخيص MADRP
LNVPD	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
MADRP	الديوان الوطني لتغذية الأنعام
ONAB	الديوان الوطني للإحصائيات
ONS	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية

Abstract

This thesis aims to study and analyze the legal status of livestock breeding in Algeria in light of supporting legislation and policies, focusing on the structural challenges faced by breeders. The study adopted a descriptive-analytical approach for laws and decrees, alongside a statistical approach to analyze sector data, in addition to a field case study of a sample of breeders in the Wilaya of Djelfa. The study concluded that the legal framework for livestock breeding in Algeria is characterized by pluralism and fragmentation, distributed between the Agricultural Guidance Law No. 06-08, the Investment Law No. 22-18, the Environmental Protection Law No. 03-10, and executive decrees regulating animal health. The results also revealed that the state has mobilized various support mechanisms (subsidized feed, concessional loans, fiscal exemptions); however, a gap between legal texts and their implementation on the ground persists, particularly regarding the access of small-scale breeders to this support. The main legal challenges identified include: the absence of

a unified legal definition for livestock breeding activity, bureaucratic administrative procedures for obtaining licenses and loans, weak insurance coverage, and real estate disputes related to pastures and the "Arch" land system. The study concluded with recommendations aimed at improving the legal framework of the sector through the issuance of a unified framework law for livestock breeding, simplifying procedures, and strengthening monitoring and insurance mechanisms.

Keywords: Livestock Breeding, Legal Status, Supporting Policies, Structural Challenges, Food Security, Agricultural Law, Algeria.

الملخص باللغة العربية :

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة وتحليل الوضعية القانونية لتربية المواشي في الجزائر في ضوء التشريعات والسياسات الداعمة، مع التركيز على التحديات الهيكلية التي يواجهها المربون .اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للقوانين والمراسيم، والمنهج الإحصائي لتحليل بيانات القطاع، بالإضافة إلى دراسة حالة ميدانية لعينة من المربين في ولاية الجلفة

.توصلت الدراسة إلى أن الإطار القانوني لتربية المواشي في الجزائر يتسم بالتعددية والتشرذم حيث يتوزع بين قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16، وقانون الاستثمار رقم 22-18 وقانون حماية البيئة رقم 03-10، والمراسيم المنظمة للصحة الحيوانية. كما أظهرت النتائج أن الدولة سخرت آليات دعم متعددة دعم الأعلاف القروض الميسرة، الإعفاءات الجبائية)، لكن الفجوة بين النصوص القانونية وتنفيذها على أرض الواقع لا تزال قائمة، خاصة فيما يتعلق بوصول الدعم إلى صغار المربين

.أبرز التحديات القانونية التي تم تحديدها تشمل: غياب تعريف قانوني موحد لنشاط تربية المواشي، تعقيد الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص والقروض، ضعف التغطية التأمينية، والمنازعات العقارية المتعلقة بالمراعي ونظام الأراش واختتمت الدراسة بتوصيات تهدف إلى تحسين الإطار القانوني للقطاع، من خلال إصدار قانون إطار موحد لتربية المواشي، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز آليات الرقابة والتأمين

.كلمات مفتاحية زبية المواشي الوضعية القانونية السياسات الداعمة، التحديات الهيكلية، الأمن الغذائي، القانون الفلاحي، الجزائر

المقدمة

أولاً: تمهيد

من أقدم الأنشطة التي عرفتها البشرية، حيث ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار البشري وتطور المجتمعات. فمنذ آلاف السنين، اعتمد الإنسان على الحيوانات في الغذاء (اللحوم، الحليب)، والكساء (الصوف، الجلود)، والعمل الحراثة، النقل). ومع تطور الاقتصاديات، تحولت تربية المواشي من نشاط معيشي بسيط إلى قطاع اقتصادي منظم يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص العمل لملايين الأشخاص، ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي .وفي الجزائر، تكتسي تربية المواشي أهمية خاصة لعدة أسباب :

أولاً: ملاءمة المناخ والمساحات الشاسعة من الأراضي الرعوية أكثر من 34 مليون هكتار من السهوب والمراعي، أي ما يعادل 47% من المساحة الإجمالية للبلاد) لهذا النشاط

ثانياً: ارتباطها بالعادات والتقاليد المحلية، خاصة في المناطق السهبية (الجلفة، البيض، تبسة، سعيدة) والمناطق الجبلية (باتنة، خنشلة، البويرة)، حيث تشكل تربية الأغنام والماعز جزءاً من الهوية الثقافية والتراث الشعبي .

ثالثاً: دورها في تحقيق الأمن الغذائي، حيث توفر اللحوم الحمراء والحليب لسكان المناطق الريفية والحضرية. تشير إحصاءات وزارة الفلاحة إلى أن قطاع تربية المواشي يساهم بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، ويُشغل حوالي 1.5 مليون عائلة (65% من

الأسر الريفية). وقد تمكنت الجزائر من تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 95%% من اللحوم الحمراء و 85% من الحليب .

رابعاً: قدرتها على تشغيل اليد العاملة الريفية والحد من البطالة والهجرة إلى المدن. تقدر مناصب الشغل المباشرة في القطاع بحوالي 500.000 ، وغير المباشرة بحوالي 200.000 .على المستوى الكمي، تمارس في الجزائر خمسة أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأغنام (77.5% من القطيع)، الماعز (13.8)، الأبقار (7)، الإبل (1.7%)، والخيول بلغ إجمالي الثروة الحيوانية حوالي 35.5 مليون رأس في 2024، مسجلاً زيادة بنسبة 37% بين 2000 و 2017. وتنوعت أنظمة التربية بين النظام الرعوي التقليدي (70% من المربين يمتلكون أقل من 50 رأساً)، والنظام شبه المكثف (25) من المربين، 50–200 رأس)، والنظام المكثف (5) من المربين، أكثر من 200 رأس.

ثانياً: الإشكالية

ورغم هذه الأهمية البالغة، يواجه قطاع تربية المواشي في الجزائر جملة من التحديات الهيكلية والظرفية التي تحد من تطوره وتقلص هامش ربح المربين. كما أن الإطار القانوني المنظم لهذا النشاط يتسم بالتعددية والتشرذم، مما يُصعّب على المربين فهم حقوقهم والتزاماتهم. ويمكن صياغة الإشكالية المركزية لهذه الدراسة على النحو التالي:

" ما هي الوضعية القانونية لنشاط تربية المواشي في الجزائر، ومدى فعالية السياسات الحكومية الداعمة في مواجهة التحديات الهيكلية التي يعاني منها القطاع ؟

"وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1. ما هي المصادر القانونية المنظمة لتربية المواشي في الجزائر، وهل توجد فجوات تشريعية تعيق تطوير القطاع ؟
2. .ما هي الحقوق العينية والآليات العقارية التي تمكن من ممارسة نشاط تربية المواشي (الملكية الخاصة الامتياز، نظام الأراش؟.
3. ما هي المزايا والقيود الجبائية والتأمينية المقررة لمربي المواشي؟
4. .ما هي شروط وإجراءات الاستثمار في تربية المواشي وفقاً لقانون الاستثمار 22-18؟.
5. كيف تحمي التشريعات الجزائرية الثروة الحيوانية من الأمراض والتلوث البيئي ؟
6. .ما هي أهم أنواع المنازعات المرتبطة بتربية المواشي، وما هي آليات حلها؟

ثالثاً: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الأهداف النظري :تقديم إطار قانوني ومفاهيمي واضح حول تنظيم نشاط تربية المواشي في الجزائر

- .تحليل وتقييم السياسات الحكومية الداعمة (الأعلاف، القروض الإعفاءات الجبائية في ضوء النصوص القانونية .
- رصد وتحليل التحديات الهيكلية القانونية، الاقتصادية الصحية المناخية التي تواجه المربين.

الأهداف التطبيقية :

- ✓ تشخيص واقع القطاع من خلال دراسة ميدانية لعينة من المربين.
- ✓ تقديم مقترحات عملية وتوصيات قانونية قابلة للتطبيق لصناع القرار والمربين.
- ✓ .المساهمة في إثراء المكتبة الأكاديمية الجزائرية في مجال قانون الزراعة والإنتاج الحيواني

رابعاً: الفرضيات

نصوغ الفرضيات التالية، على أن يتم اختبارها من خلال الدراسة النظرية والميدانية:

- **الفرضية الأولى:**

يساهم قطاع تربية المواشي بشكل كبير في الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني، حيث يوفر البروتين الحيواني ويشغل نسبة معتبرة من اليد العاملة الريفية

- **الفرضية الثانية:**

رغم تنوع آليات الدعم الحكومي دعم الأعلاف القروض، الإعفاءات الجبائية المنصوص عليها في القوانين، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة بسبب ضعف آليات التوزيع والمراقبة، وعدم وصولها إلى الفئات المستهدفة صغار المربين.

- **الفرضية الثالثة:**

تشكل تكاليف الأعلاف، والجفاف، وضعف التغطية التأمينية أهم التحديات القانونية والاقتصادية التي تحد من تطور القطاع وتقلص هامش ربح المربين.

- **الفرضية الرابعة**

يمكن تحسين أداء القطاع من خلال إصلاح الإطار القانوني إصدار قانون موحد، تبسيط الإجراءات تعزيز الرقابة وتطبيق سياسات متكاملة تجمع بين رقمنة التوزيع، وتعزيز الرعاية البيطرية، ودعم البنية التحتية الرعوية.

خامساً: منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية علمية قانونية متكاملة تجمع بين عدة مناهج:

المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل النصوص القانونية المنظمة لتربية المواشي قوانين مراسيم قرارات وتفسيرها.

المنهج الإحصائي :لتحليل البيانات والإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، ومنظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، وذلك لعرض تطور أعداد القطيع والإنتاج.

المنهج المقارن (الجزئي) :لمقارنة بعض الأحكام القانونية الجزائرية مع نظائرها في بعض الدول المغاربية أو المتوسطية (حسب الحاجة).

دراسة الحالة الميدانية:

من خلال تصميم استبيان وتوجيهه لعينة من مربي المواشي في ولاية الجلفة حجم العينة 100 مربي لقياس مدى استفادتهم من السياسات الداعمة، وتحديد أهم الانشغالات .

أدوات جمع البيانات:

المصادر الثانوية لقوانين المراسيم التقارير الرسمية، الكتب الأطروحات، المقالات العلمية .
المصادر الأولية: استبيان موجه للمربين، ومقابلات مع أطراف فاعلة (موظفون في غرفة الفلاحة، أطباء بيطريون

سادساً: هيكل البحث

تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين رئيسيين، يتضمن كل فصل ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتربية المواشي في الجزائر
  - المبحث الأول: تحديد الإطار المفاهيمي والمصادر القانونية لتربية المواشي.
  - المبحث الثاني: الحقوق العينية والآليات العقارية المرتبطة بتربية المواشي.
  - المبحث الثالث: الجوانب الجبائية والتأمينية لتربية المواشي.
- الفصل الثاني: آليات الاستثمار وحماية الثروة الحيوانية وفض المنازعات
  - المبحث الأول: شروط وإجراءات الاستثمار في تربية المواشي.
  - المبحث الثاني: الحماية القانونية للثروة الحيوانية والصحة البيطرية.
  - المبحث الثالث: المنازعات المرتبطة بتربية المواشي وطرق حلها.
- الخاتمة العامة : وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.
- قائمة المصادر
- قائمة الملاحق

الفصل الأول: الإطار القانوني العام لتربية المواشي في الجزائر

مقدمة :

يمثل الإطار القانوني لتربية المواشي في الجزائر نسيجاً تشريعياً معقداً يتوزع بين قوانين العقار، والاستثمار، والصحة الحيوانية، والبيئة، والجباية. ولعل أبرز ما يميز هذا الإطار هو تعدد مصادره وتشعب مرجعياته، مما يُصعّب على المربين والمستثمرين فهم حقوقهم والتزاماتهم بشكل واضح. كما أن غياب قانون إطار موحد خاص بتربية المواشي يعد من أبرز الإشكاليات القانونية التي يعاني منها القطاع .وسنحاول في هذا الفصل تفكيك هذا الإطار المعقد، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول : تحديد الإطار المفاهيمي والمصادر القانونية تعريف تربية المواشي، أنواعها، تطور التشريعات.
- المبحث الثاني: الحقوق العينية والآليات العقارية الملكية الخاصة، نظام الأراش، الامتياز.
- المبحث الثالث: الجوانب الجبائية والتأمينية النظام الضريبي، القروض التأمين الفلاحي.
- المبحث الأول: تحديد الإطار المفاهيمي والمصادر القانونية لتربية المواشي.

المطلب الأول: تعريف تربية المواشي في القانون الجزائري

الفرع الأول: تعريف قانوني جامع ومانع

تفتقر التشريعات الجزائرية إلى تعريف قانوني موحد ومانع لمصطلح "تربية المواشي". فالقوانين المتعلقة بالقطاع الفلاحي كقانون التوجيه الفلاحي رقم (08-16) تستخدم مصطلح "النشاط الفلاحي" الذي يشمل تربية المواشي كأحد مكوناته دون تقديم تفصيل دقيق للعمليات الداخلة في نطاق هذا النشاط. وهذا الغياب يُشكّل إشكالية منهجية في تحديد نطاق تطبيق النصوص القانونية، ويترك المسألة لتفسير القضاء أو الاجتهاد الفقهي.

الفرع الثاني: تحليل التعريفات الواردة في قانون التوجيه الفلاحي وقانون الاستثمار

يمكن استخلاص تعريف مركب من عدة نصوص:

قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-6 :يشير في مادته الأولى إلى أن "النشاط الفلاحي يشمل كل نشاط إنتاجي نباتي أو حيواني، بما في ذلك تربية الحيوانات". غير أنه لا يُعرف تربية المواشي بشكل مستقل.

قانون الاستثمار رقم 22-18: يُعرّف المستثمر الفلاحي بأنه "كل" شخص طبيعي أو معنوي ينجز استثماراً في مجال الإنتاج الحيواني أو النباتي". ويُعتبر تربية المواشي من الأنشطة الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون.

المرسوم التنفيذي رقم 08-01 حدد في مادته السادسة فصائل الحيوانات الخاضعة للترخيص، لكنه لا يُقدم تعريفاً.

الفرع الثالث: التمييز بين تربية المواشي كنشاط فلاحي والنشاط التجاري

يُعتبر هذا التمييز من أهم الإشكاليات القانونية، لما يترتب عليه من آثار قانونية وجبائية جسيمة :إذا اعتبرت تربية المواشي نشاطاً فلاحياً فإنها تخضع للنظام الجبائي التفضيلي (تخفيض 60% من الوعاء الضريبي، إعفاءات لمدة 10 سنوات، ولأحكام قانون التوجيه الفلاحي وقانون العقار الفلاحي .إذا اعتبرت نشاطاً تجارياً مثل شراء وبيع المواشي دون تربية فعلية، فإنها تخضع للقانون التجاري العادي، ونظام الضرائب العادي بدون إعفاء المعيار الفاصل هو مدى ارتباط النشاط بالأرض واستغلالها بشكل مباشر. وقد قضت محكمة التنازع الجزائرية في قرار لها بأن "تربية الحيوانات في إطار استغلال فلاحي تعتبر نشاطاً فلاحياً، بينما شراء وبيع الحيوانات دون تربية يعتبر نشاطاً تجارياً."

الفرع الرابع: اقتراح تعريف قانوني موحد

انطلاقاً من التحليل السابق، يمكن اقتراح التعريف التالي لتربية المواشي:

" مجموعة العمليات والإجراءات الهادفة إلى إكثار وإنماء ورعاية الحيوانات المستأنسة من أبقار وأغنام وماعز وإبل وخيول، سواء كان ذلك بقصد إنتاج اللحوم أو الحليب أو الجلود أو

الصوف أو للاستخدام في الحراثة والنقل، وذلك في إطار الامتثال للقوانين واللوائح المنظمة للصحة الحيوانية وحماية البيئة والتخطيط العمراني."

المطلب الثاني: أنواع المواشي الخاضعة للتنظيم القانوني

الفرع الأول: التصنيف حسب الأهمية الاقتصادية

النوع	الاهمية الاقتصادية	مناطق الانتشار الرئيسية في الجزائرية
الاغنام	إنتاج اللحوم (70%) من اللحوم الحمراء الحليب الصوف الجلود	السهوب الجلفة، البيض، تبسة، سعيدة)، الجبال (باتنة، خنشلة(
الماعز	إنتاج الحليب، اللحوم، الشعر	المناطق الجبلية القبائل الأوراس)، المناطق الصحراوية
الابقار	إنتاج الحليب (80%) من الحليب الوطني). اللحوم	المناطق الساحلية (الشلف عنابة، قسنطينة)، الواحات
الابل	إنتاج الحليب اللحوم، الجلود الصوف (الوبر)، والنقل في الصحراء	المناطق الصحراوية ورقلة غرداية، أدرار ، تمنراست

جدول رقم 1 :انواع تربية المواشي حسب النوع والاهمية الاقتصادية

الفرع الثاني: التصنيف من منظور الصحة الحيوانية والوبائي

صنف المشرع الجزائري، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-201 والقانون رقم 88-08 المتعلق بنشاطات الطب البيطري، المواشي إلى:

مواشي خاضعة للرقابة الوبائية الدورية: وتشمل الأبقار الأغنام، الماعز، الإبل.

مواشي خاضعة للحجر الصحي الإجباري: حالة ظهور أمراض وبائية كالحمى القلاعية داء البروسيلات جدري الأغنام.

حيوانات معدلة وراثياً في إطار البحوث: تخضع لنظام قانوني خاص بموجب القوانين المتعلقة بالأخلاقيات الحيوية.

الفرع الثالث: التصنيف من منظور حماية البيئة

(حيوانات أليفة / برية (الحيوانات الأليفة المستأنسة): هي التي تعودت على العيش تحت رعاية الإنسان، مثل الأغنام والأبقار. تخضع لنظام عادي.

الحيوانات البرية (غير الأليفة : تخضع لنظام ترخيص خاص بموجب المرسوم التنفيذي 201-08، ولا يُسمح بتربيتها إلا بترخيص مسبق من السلطات البيئية.

المطلب الثالث: تطور الإطار التشريعي لتربية المواشي منذ الاستقلال إلى اليوم

الفرع الأول: مرحلة التأسيس (1962-1982)

تميزت هذه المرحلة بالاحتفاظ بالعديد من النصوص الاستعمارية مع تعديلها، وإصدار أول القوانين الأساسية :قانون الرعي الصادر في 17 يونيو 975أقز ملكية الدولة للمراعي السهبية، ونظم استغلالها .القانون رقم 75-168 والقانون رقم 75-169 (1975) صان بتحديد حجم القطيع في المناطق السهوبية .قانون الغابات رقم 84-12.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات (1983-2007)

شهدت هذه الفترة انفتاحاً اقتصادياً نسبياً، وتميزت بإصدار :قانون الدخول إلى الملكية الفلاحية رقم 83-18 (13) أغسطس (1983 .(قانون التوجيه الفلاحي رقم 87-16 القانون رقم 88-08 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية (26) يناير (1988) وهو من أهم النصوص في مجال الصحة الحيوانية .قانون حماية البيئة رقم 03-10 (19 يوليو 2003)

الفرع الثالث: مرحلة التحديث (2008-2026)

تعد هذه المرحلة الأكثر حداثة وتأثيراً على الوضع الراهن للقطاع:

قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 (3) أغسطس (2008):اسس لنظام الامتياز كآلية وحيدة لاستغلال أراضي الدولة.

قانون الاستثمار رقم 22-18 (24) يوليو (2022:

أحدث نقلة نوعية في مجال الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في تربية المواشي.

مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد (2026) بعد تتويجاً لهذه المسيرة التشريعية، ويهدف إلى توحيد الإجراءات ووضع حد للعراقيل التي يواجهها الفلاحون.

المبحث الثاني: الحقوق العينية والآليات العقارية المرتبطة بتربية المواشي

المطلب الأول: الملكية الخاصة كأساس لممارسة تربية المواشي

❖ الفرع الأول: الحماية الدستورية والقانونية للملكة الخاصة

كفل الدستور الجزائري حق الملكية الخاصة في المادة 17، كما ينظم الأمر رقم 75-58 القانون المدني) أحكام البيع والشراء والتصرف في العقارات في المواد 351 وما بعدها. غير أن هذه الحرية مقيدة بقيود قانونية تهدف إلى حماية الثروة الحيوانية والبيئة وحقوق الجوار.

❖ الفرع الثاني: القيود القانونية على الملكية الخاصة

الحد الأدنى :قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 أي تحويل للأراضي الزراعية يؤدي إلى تكوين استغلالات تقل مساحتها عن الحدود الدنيا التي تحددها النصوص التنظيمية.

حظر تربية المواشي في المناطق الحضرية: تُعتبر تربية الحيوانات داخل المجمعات السكنية جريمة وفقاً للمادة 82 من قانون البيئة.

القيود البيئية :تحدد المادة 81 من قانون البيئة العقوبات المطبقة على من يُعيق أعمال حماية البيئة.

❖ **الفرع الثالث: العقوبات المدنية والإدارية لخرق القيود**

تتنوع العقوبات بين عقوبات مدنية تعويض الجيران عن الأضرار الناجمة عن الروائح أو الضوضاء)، عقوبات إدارية غرامات تفرضها المصالح البيطرية أو البيئية)، وعقوبات جزائية (الحبس في الحالات الخطيرة).

المطلب الثاني: الامتيازات العقارية والمراعي الجماعية (المنشأ، السهوب، الأراش)

❖ **الفرع الأول: نظام الأراش الحيوزات الجماعية**

يُعد نظام الأراش نمطاً فريداً من أنماط الملكية العقارية الجماعية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الخاضعة له حوالي 5 ملايين هكتار (15%) من مجموع الأراضي الرعوية). ويتميز هذا النظام بأن الأرض مملوكة ملكية جماعية لجميع أفراد القبيلة أو العشيرة، مع تخصيص حقوق استغلال للمراعي (المنشأ) لكل عائلة وفق أعراف متعارف عليها. وهذا النظام يُشكّل تحدياً كبيراً للتشريعات الحديثة التي تسعى إلى ضبط استغلال الأراضي.

❖ **الفرع الثاني: قانون الرعي 1975 وتسيير المراعي السهبية**

خضعت المراعي السهبية لتنظيم خاص بموجب قانون الرعي الصادر في 17 يونيو 1975، الذي أقر ملكية الدولة لها باستثناء الأراضي الخاضعة لنظام الملكية الخاصة. وقد سجل تراجع في مساحة مجموعة مراعي الشيح بنسبة 62.5% من المساحة الإجمالية،

ويعود ذلك إلى عوامل متعددة منها الجفاف والرعي الجائر وسوء التسيير. وتسعى السلطات العمومية حالياً إلى استكمال قانون خاص يتعلق بتسيير المراعي السهبية وشبه الصحراوية.

❖ الفرع الثالث: الحقوق العرفية وإشكاليات تسيير المراعي المشتركة

يُشكل تداخل الحقوق العرفية المستمدة من نظام الأراش والقوانين الحديثة التي تؤكد ملكية الدولة للمراعي السهبية، أرضاً خصبة للنزاعات القانونية. فكيف يمكن التوفيق بين مطالبات القبائل والعشائر بحقوقها التقليدية في استغلال المراعي، وبين مبدأ سيادة الدولة على هذه الأراضي ؟ هذا الإشكال لم يُحسم بعد بشكل كامل.

المطلب الثالث: نظام الامتياز والاستغلال المؤقت للعقار الفلاحي

❖ **الفرع الأول: الامتياز كآلية وحيدة لاستغلال أراضي الدولة**

كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 نظلامتياز La concession) اعتباره الشكل الوحيد لاستغلال الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة. وقد تمت عملية تحويل حق الانتفاع الدائم الذي كان يتمتع به المستغلون السابقون إلى حق امتياز لمدة محدودة، حيث استفاد حوالي 180.000 مستغل فلاحي من هذه العملية في إطار إجراءات 2018

❖ **الفرع الثاني: شروط الحصول على الامتياز والالتزامات**

حدد القانون شروطاً للحصول على الامتياز، أبرزها: أن يكون الملتمس فلاحاً أو مستثمراً فلاحياً مؤهلاً، تقديم كراس شروط يُحدد التزاماته في تطوير وتثمين العقار، الالتزام بعدم تحويل النشاط الفلاحي إلى نشاط آخر، والحصول على موافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.(ONTA)

المبحث الثالث: الجوانب الجبائية والتأمينية لتربية المواشي

المطلب الأول: النظام الضريبي المطبق على نشاط تربية المواشي

❖ **الفرع الأول: تحديد الوعاء الضريبي**

تحدد طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة بالنسبة لتربية المواشي بناءً على معايير موضوعية حيث يحتسب الدخل الصافي الخاضع للضريبة بضرب القيمة المتوسطة السوقية في عدد الرؤوس حسب النوع (أبقار، خرفان، ماعز، إبل)، وذلك وفقاً لنص المادة 7 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية.

❖ **الفرع الثاني: الإعفاءات والتخفيضات الضريبية**

يتمتع نشاط تربية المواشي بنظام جبائي تفضيلي كبير الإعفاء من ضريبة الدخل الإجمالي (IRG)لمدة 10 سنوات بالنسبة للأرباح الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة .التخفيض بنسبة 60% من صافي الدخل الخاضع للضريبة بموجب قانون المالية التكميلي 2022 .تخفيض بنسبة 9% من ضريبة القيمة المضافة (TVA) على عمليات استيراد معدات وتجهيزات تربية المواشي بموجب قانون المالية 2024 .

العنصر	التفصيل القانوني والإجرائي
الوعاء الضريبي	لدخل الفلاحي المحقق من تربية المواشي والإنتاج الحيواني
طريقة تحديد الوعاء	لا يعتمد على الإيرادات الفعلية، بل على عدد رؤوس المواشي والنوع بالتنسيق مع اللجان المصرفية
نسبة التخفيض	60%من الدخل الخاضع للضريبة كتحفيز دائم للقطاع
الاعفاءات الدائمة	الحليب الخام، صغار المستثمرين، والتعاونيات الفلاحية المعتمدة
الاعفاءات المؤقتة	10سنوات للأراضي الجديدة المستصلحة المناطق الجبلية، ومشاريع الشباب والـ ANADE

جدول رقم 02:نظام الاعفاءات الجبائية للانشطة الفلاحية

❖ **الفرع الثالث : نقد التطبيق الفعلي للإعفاءات**

رغم هذه المزايا الجبائية، إلا أن العديد من المربين لا يستفيدون منها فعلياً، وذلك يعود لسببين (1) تعقيد الإجراءات الإدارية وشروط الاستفادة (2) ضعف التوعية وغياب الإرشاد الجبائي الفلاحي

المطلب الثاني: آليات التمويل والقروض الفلاحية

❖ **الفرع الأول: المؤسسات التمويلية الفلاحية**

تتمثل في الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA) ، الصندوق الوطني للضمان الفلاحي (BADR).وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، (CNMA)

نوع القرض	البنك	سعر الفائدة	مدة السداد	فترة الإمهال
قرض "فلاحة"	BNA	3 – 5 %	5-7سنة	1-2سنة
قرض التنمية الريفية	BADR	2-4%	7-10سنة	2-3سنة
قرض الفلاحة التنافسية	CPA	3-6%	5-8سنة	1-2سنة

جدول رقم 03:قروض الاستثمار الفلاحي في البنوك الجزائرية

الفرع الثاني: مجالات التمويل

•اقتناء المواشي سلالات محسنة.

• بناء البنية التحتية حظائر، مستودعات، نقاط مياه.

• شراء المعدات آلات الحلب، التبريد.

• تمويل رأس المال العامل كالأعلاف، أدوية بيطرية

المطلب الثالث: التأمين الفلاحي وتغطية المخاطر

❖ **الفرع الأول: أنواع المخاطر المؤمنة**

•المخاطر المناخية: الجفاف، الفيضانات، الحرائق .

• المخاطر الصحية: الأمراض الوبائية الحمى القلاعية، البروسيلا، جدري الأغنام.

• المخاطر الاقتصادية: انخفاض الأسعار، أزمات التسويق.

❖ **الفرع الثاني: ضعف التغطية التأمينية**

تُشير التقديرات إلى أن التأمين لا يُغطي حالياً سوى أقل من 15% من القطيع الوطني، وذلك رغم المخاطر الكبيرة. ويعود هذا الضعف إلى ارتفاع الأقساط، وضعف الثقة في نظام التعويضات، وغياب الوعي التأميني لدى المربيين .

❖ **الفرع الثالث: دراسة حالة – أثر الأمراض الوبائية**

تُشير دراسة ميدانية أجرتها جامعة تيارت حول تأثير داء البروسيلات على قطيع الأبقار إلى خسائر اقتصادية كبيرة تشمل: انخفاض إنتاج الحليب، ارتفاع نفقات العلاج، نفوق الأجنة، وانخفاض القيمة السوقية للحيوانات المصابة. وتُقدر الخسائر السنوية الناجمة عن الأمراض الحيوانية في الجزائر بملايين الدنانير .

الفصل الثاني : اليات الاستثمار وحماية الثروة الحيوانية وفض المنازعات

مقدمة

بعد استعراض الإطار القانوني العام لتربية المواشي في الجزائر، يأتي دور هذا الفصل لتحليل الآليات العملية التي تسمح بتجسيد هذا الإطار على أرض الواقع. وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية :

1) شروط وإجراءات الاستثمار في تربية المواشي (التراخيص، حوافز قانون الاستثمار 22-18، شروط الاستيراد والتصدير).

2) الحماية القانونية للثروة الحيوانية (الصحة الحيوانية، البيئة، العقوبات).

3) المنازعات المرتبطة بتربية المواشي وطرق حلها (أنواع المنازعات، آليات التقاضي، دور غرف الفلاحة).

المبحث الأول: شروط وإجراءات الاستثمار في تربية المواشي

المطلب الأول: التراخيص والموافقات الإدارية اللازمة

❖ الفرع الأول: الترخيص لفتح مؤسسة تربية مواشي

تنص المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-201 على أنه "لا يجوز فتح مؤسسة لتربية فصائل الحيوانات غير الأليفة أو بيعها أو إيجارها أو عبورها، ولا المؤسسات المخصصة لهذه الأغراض، إلا بترخيص مسبق من السلطة الإدارية المختصة". ويُشترط للحصول على الترخيص تقديم ملف يتضمن هوية المربي، طبيعة النشاط، عدد الحيوانات، ظروف الإيواء الرعاية.

❖ الفرع الثاني: الاعتماد الصحي للمؤسسة

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-186، يجب على كل مؤسسة يرتبط نشاطها بالحيوانات أن تحصل على اعتماد صحي يثبت توفر شروط النظافة والأمن البيطري .

❖ الفرع الثالث: رخصة استغلال منشأة مصنفة

إذا تجاوزت المؤسسة حجماً معيناً (عدد الرؤوس)، تُصنف كمنشأة خطيرة أو غير صحية، وتُصبح خاضعة لنظام التراخيص البيئية المنصوص عليه في قانون حماية البيئة رقم 03-10. ويتوجب على المربي تقديم دراسة التأثير على البيئة معتمدة من مكتب دراسات معتمد.

❖ **الفرع الرابع: البطاقة المهنية للفلاح**

تُعد البطاقة المهنية للفلاح وثيقة أساسية تُثبت صفة المربي، وتمنحه الحق في الاستفادة من الدعم والإعانات (القروض، الأعلاف المدعمة، الإعفاءات الجبائية)

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار في إطار قانون الاستثمار 22-18

❖ **الفرع الأول: مبدأ حرية الاستثمار وتقليص الإجراءات**

أحدث قانون الاستثمار رقم 22-18 نقلة نوعية، حيث تُكرس المادة الثانية أهدافاً طموحة تشمل تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية. وتُرسخ المادة الثالثة مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة.

❖ **الفرع الثاني: أنظمة التحفيز الثلاثة •نظام التحفيز العام: إجراءات جبائية وجمركية مبسطة .**

• نظام التحفيز الإضافي: للمشاريع في المناطق التي تحددها الخريطة الوطنية للاستثمار .

• نظام التحفيز الاستثنائي: للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي .ويستفيد المستثمرون الزراعيون من الامتيازات الضريبية لمدة تتراوح بين 3 و10 سنوات حسب نظام التحفيز المطبق.

❖ **الفرع الثالث: ضمانات المستثمرين**

يُكرس القانون مبدأ المساواة في المعاملة وعدم التمييز، ويضمن تحويل الأرباح إلى الخارج، ويُوفر آليات لتسوية المنازعات. ويُشترط للاستفادة من المزايا، أن يُسجل المشروع لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار .(AAPI)

المطلب الثالث: شروط استيراد وتصدير المواشي والمنتجات الحيوانية

❖ **الفرع الأول: شروط الاستيراد**

- الترخيص المسبق من وزارة الفلاحة .
- الترخيص الصحي من المخبر الوطني لمراقبة المنتجات البيطرية والتشخيص (LNVPD).
- الحجر الصحي للحيوانات المستوردة .
- قرار "الإيقاف الفوري" لاستيراد الأبقار الحية (سبتمبر 2023)

❖ **الفرع الثاني: إحصائيات الواردات**

ارتفعت واردات لحم البقر من حوالي 10.328 طناً في 2023 إلى حوالي 91.579 طناً في 2024، مما يعكس استمرار الفجوة بين الإنتاج المحلي والطلب .

الفرع الثالث: نماذج قانونية يوجد نموذج لرخصة الاستيراد ونموذج للشهادة الصحية البيطرية، يصدرهما .LNVPD

المبحث الثاني: الحماية القانونية للثروة الحيوانية والصحة البيطرية

المطلب الأول: النظام القانوني للصحة الحيوانية

❖ الفرع الأول: الإطار التشريعي

يستند الإطار القانوني للصحة الحيوانية إلى القانون رقم 88-08 المؤرخ في 26 يناير 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، والمراسيم التطبيقية له .

❖ الفرع الثاني: الالتزام بالتصريح والحجر الصحي

تُلزم النصوص مربي المواشي والأطباء البيطريين بالتصريح فوراً عن أي حالة يُشتبه في إصابتها بمرض وبائي خطير (الحمى القلاعية، البروسيلا، جدري الأغنام). ويُحدد المرسوم 08-201 قائمة الأمراض التي تستدعي تطبيق إجراءات الحجر الصحي.

❖ الفرع الثالث: التلقيح الإجباري والإعدام الصحي

تفرض السلطات برامج تلقيح إجبارية، حيث أعلنت وزارة الفلاحة في ديسمبر 2025 عن تلقيح 15 مليون رأس (13 مليون أغنام ضد الطاعون). ويجوز الإعدام الصحي مع تعويض أصحابها.

المطلب الثاني: حماية البيئة والحد من التلوث

❖ الفرع الأول: الالتزامات البيئية الأساسية

يُلزم قانون حماية البيئة رقم 03-10 مربي المواشي بـ:

- معالجة المخلفات الحيوانية .
- إدارة المياه ومنع تلويث المصادر المائية .
- الحد من الروائح والضوضاء .وتُعاقب المادة 82 على تربية الحيوانات داخل المناطق الحضرية.

❖ **الفرع الثاني: المنشآت المصنفة ودراسة التأثير على البيئة**

تُصبح المزارع الكبرى خاضعة لنظام المنشآت المصنفة، ويجب إجراء دراسة تقييم التأثير على البيئة .

❖ **الفرع الثالث: الرقابة والتفتيش**

تمارس المصالح البيطرية والبيئية رقابة دورية، وللمفتشين صلاحية دخول المزارع وسحب العينات وتحرير المحاضر .

المطلب الثالث: العقوبات الإدارية والجزائية

نوع العقوبة	الامتلة والاجراءات القانونية المطبقة
العقوبات الادارية	غرامات مالية تلقائية ، سحب الترخيص مؤقتا او نهائيا ، غلق المؤسسة، حجز الحيوانات المصابة او غير مرخصة .

العقوبات الجزائية	الحبس (3 أشهر إلى 5 سنوات)، الغرامات (3000–30000 دج)، و المصادرة. النهائية للقطيع والتجهيزات

جدول رقم (14): العقوبات الإدارية والجزائية في مجال تربية المواشي

أمثلة تطبيقية:

• حكمت المحكمة العليا (قرار رقم 0646629 بتاريخ 10–03–2016) بأن "استغلال إسطبل لتربية الأغنام المنبعث منه رائحة كريهة يشكل جنحة."كمت تُجرّم المادة 58 من القانون المدني أعمال العنف ضد الحيوانات المستأنسة .

المبحث الثالث: المنازعات المرتبطة بتربية المواشي وطرق حلها

المطلب الأول: أنواع المنازعات الأكثر شيوعاً

❖ **الفرع الأول: المنازعات العقارية**

- نزاعات الملكية والحيازة (خاصة في نظام الأراش)
- نزاعات حدود المراعي بين القبائل .
- نزاعات الامتياز مع.ONTA
- نزاعات التعويض عن نزع الملكية.

❖ **الفرع الثاني: المنازعات التجارية والمالية**

- نزاعات البيع والشراء (العيوب الخفية)
- نزاعات عقود التوريد (الأعلاف، الأدوية)
- نزاعات القروض مع البنوكBADR ، CNMA، FNDA.
- نزاعات التأمين (رفض التعويض أو تقليله)

❖ **الفرع الثالث: المنازعات الصحية والبيئية**

- نزاعات التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأمراض الوبائية .

- نزاعات التلوث بين المربين وسكان المناطق المجاورة .
- نزاعات العقوبات الإدارية المفروضة .

المطلب الثاني: آليات فض المنازعات القضائية

❖ **الفرع الأول: الاختصاص القضائي العام والمتخصص** •

- القضاء العادي: المحاكم الابتدائية (منازعات مدنية وتجارية)، مجالس القضاء (استئناف)، المحكمة العليا (طعن)
- القضاء الإداري: المنازعات التي تكون الدولة أو الجماعات المحلية طرفاً فيها.
- القضاء التجاري: المنازعات بين التجار (شركات التسويق، البنوك .(الفرع الثاني: آليات التقاضي الخاصة
- التحكيم: بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- الوساطة: تُشجعها المحاكم قبل رفع الدعوى.
- الصلح القضائي: بإشراف القاضي .المطلب الثالث: دور غرف الفلاحة والمراكز التقنية الفرع الأول: غرف الفلاحة (CAW) تتولى غرف الفلاحة الولائية:
- تشكيل لجان صلح ووساطة .
- تقديم الخبرة الفنية للمحاكم .
- تمثيل المربين أمام القضاء.

❖ **الفرع الثاني: المعهد التقني لتربية الحيوانات(ITELV)**

يُعتبر ITELV المرجعية التقنية العليا، ويساهم كخبير في النزاعات التقنية المتعلقة بالصحة الحيوانية وجودة المنتجات.

❖ **الفرع الثالث: دراسة حالة تطبيقية في ولاية الجلفة**

تمكنت غرفة الفلاحة من تسوية نزاع حدود مراعي بين مربيين، من خلال وساطة استمرت 3 أشهر، انتهت بتوقيع اتفاق لتقسيم المراعي وتحديد حدود جديدة مقبولة من الطرفين. هذا النموذج يُظهر فعالية الوساطة قبل اللجوء إلى القضاء .

الخاتمة

الخاتمة :

تأسيساً على ما تم استعراضه ومناقشته عبر فصول هذه الدراسة، نصل إلى حيز الحوصلة الفكرية والقانونية التي تُوجت بها مقاربتنا البحثية الموسومة بـ "الوضعية القانونية لتربية المواشي في الجزائر". لقد انطلقت هذه الأطروحة من إشكالية جوهرية تمحورت حول مدى كفاية وتناغم المنظومة التشريعية والتنظيمية الوطنية لتأطير قطاع تربية المواشي كمورد استراتيجي يمس الأمن الغذائي القومي، ومدى مرونة ونفاذ هذه النصوص لمشكلات الواقع الميداني ومقتضيات الاستثمار المعاصر.

ومن خلال إخضاع الترسانة القانونية الحالية للتحليل، ومزاوجة المقاربة النظرية بالدراسة الميدانية الاستشرافية، تبلورت لدينا جملة من الاستنتاجات المحورية والتوصيات الإجرائية، نوردها وفق البناء المنهجي الآتي:

أولاً: الاستنتاجات الموضوعية والتحليلية للدراسة

أفرز البحث في الشق المفاهيمي والتشريعي مأزقاً قانونياً فريداً، يتمثل في تشتت النصوص وضبابيتها؛ إذ يفتقر القطاع إلى "قانون إطار (Loi-cadre) "موحد، وتتوزع أحكامه بين قانون التوجيه الفلاحي، وقانون الصحة الحيوانية، وقانون الاستثمار، مما أدى إلى غياب تعريف قانوني جامع ومانع لـ "نشاط تربية المواشي"، وهو ما خلق تداخلاً في تحديد المراكز القانونية والإجرائية للمربين عبر المراحل التاريخية المختلفة للسياسة الزراعية في الجزائر.

وعلى الصعيد العقاري والبيئي، تبين أن النزاعات المرتبطة بحيازة المراعي وحقوق الارتفاق تشكل العقبة الأكبر أمام استقرار القطاع، لاسيما في ظل تعقد التكييف القانوني للمساحات الرعوية (بين الأملاك الوطنية، والامتياز الفلاحي عبر ديوانONTA ، وبقاء الأعراف التقليدية كـ "نظام الأراش"). ويتزامن هذا التحدي العقاري مع قيود بيئية صارمة تفرضها نصوص القانون (03-10) المتعلق بالمنشآت المصنفة، مما يضع المربي أمام معادلة حرجة تفصل بين الامتثال القانوني البيئي وبين مواجهة إكراهات الجفاف والتصحر ميدانياً.

أما بالنظر إلى الجوانب الجبائية والتمويلية، فقد كشفت الدراسة عن مفارقة واضحة بين النظري والتطبيقي؛ فرغم إقرار المشرع لحوافز وإعفاءات ضريبية معتبرة، إلا أن معوقات البيروقراطية وضعف الوعي القانوني والجبائي حالا دون استفادة صغار المربين منها. وينسحب هذا الضعف الهيكلي على منظومة التأمين الفلاحي التي اتضح أن تغطيتها لا تتعدى 15% من القطيع الوطني، مما يجعل الثروة الحيوانية في مواجهة مكشوفة أمام المخاطر المناخية والأوبئة الفتاكة كداء البروسيلات والحمى القلاعية، مسببة خسائر اقتصادية جسيمة.

وفي المقابل، أظهر تحليل شروط الاستثمار والرقابة الصحية في ظل قانون الاستثمار الجديد (22-18)، أن التوجه نحو تكريس مبدأ "حرية الاستثمار" يصطدم بتعدد التراخيص الإدارية والاعتمادات الصحية البيطرية المطلوبة لفتح المنشآت. وعلى صعيد التجارة الخارجية، رصدت الدراسة فجوة هيكلية عميقة بين الإنتاج المحلي وحجم الواردات (والتي

شهدت قفزة نوعية في لحوم الأبقار بين سنتي 2023 و2024)، مما جعل السياسة التجارية تتأرجح بين مقتضيات فتح السوق لتغطية العجز وبين قرارات الإيقاف الفوري لحماية الأمن البيطري والمنتج الوطني.

وفيما يخص فض الخصومات، أفرز الشق التطبيقي أن آليات التقاضي التقليدية أمام المنظومة القضائية العامة تتسم بالبطء وعدم ملاءمة الطابع الاستعجالي للنشاط الفلاحي. وفي المقابل، أثبتت الدراسة الميدانية (من خلال نموذج ولاية الجلفة) النجاعة العالية للآليات البديلة كـ "الوساطة والصلح العرفي" المجرى تحت غطاء غرف الفلاحة الولائية، والتي نجحت في نزع فتيل نزاعات رعوية وعقارية حادة في مدد زمنية وجيزة.

ثانياً: التوصيات والمقترحات الإجرائية

تفعيلاً للبعد التوجيهي للبحث الأكاديمي، وبناءً على ما تقدم من استنتاجات، نقترح حزمة من الحلول القانونية والتنظيمية الموجهة للجهات الوصية:

• على المستوى التشريعي: نقترح التعجيل بصياغة "مدونة موحدة لتربية المواشي والثروة الحيوانية" لإنهاء حالة التشتت التشريعي، مع ضرورة إصدار قانون خاص بتنظيم وتسيير المراعي السهبية يستوعب الخصوصيات العرفية ويقننها. كما نوصي بتحديث قانون الصحة الحيوانية (88-08) لتشديد العقوبات ضد مخالفي الأمن البيطري، وتفعيل إلزامية التأمين الفلاحي عبر إقرار دعم حكومي مباشر لأقساط صغار المربين.

• على المستوى المؤسساتي والقضائي: نوصي بمأسسة الآليات البديلة لفض المنازعات الفلاحية عبر إلزامية المرور بالوساطة أمام غرف الفلاحة قبل قيد الدعاوى، ودعوة المجلس الأعلى للقضاء لإنشاء دوائر قضائية متخصصة (محاكم فلاحية) وتأهيل قضاة يستوعبون الطبيعة الفنية لهذه القضايا. كما ندعو إلى إرساء الشباك الموحد الرقمي للمستثمر الرعوي لدمج مسارات التراخيص والاعتمادات، وتفعيل نظام التعريف الإلكتروني للقطيع (الرقاقات الذكية) لضمان عدالة توزيع الأعلاف ومنع المضاربة. وأخيراً، تعزيز الدور الإرشادي للمعهد التقني لتربية الحيوانات (ITELV) وربطه بالجامعات لتوعية المربين بحقوقهم التمويلية والجبائية.

ثالثاً: آفاق الدراسة

إن هذه الأطروحة، إذ تضع خطامها عند هذا الحد، فإنها لا تدعي الإحاطة المطلقة بقطاع يتسم بالديناميكية والتأثر بالشروط الجيوسياسية والمناخية، بل إنها تفتح الباب أمام الباحثين لاستكمال دراسة أثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في حماية الثروة الحيوانية. فالأمن الغذائي المستدام للجزائر يظل رهيناً بمدى مرونة منظومتها القانونية وقدرتها على الانتقال بالقطاع من النمطية التقليدية إلى أفـق الاستثمار الصناعيالمستدام.

قائمة المصادر والراجع

- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 88-08 المؤرخ في 26 يناير 1988، المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية .
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية .
- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية .
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، المتضمن القانون التوجيهي للفلاحة.

- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتضمن قانون الاستثمار .
- المرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28 مايو 1991، المحدّد لشروط الدخول إلى المراعي وحق الرعي في الأملاك الوطنية الغابية .
- المرسوم التنفيذي رقم 04-186 المؤرخ في 30 يونيو 2004، المحدّد للشروط الصحية المقررة للمؤسسات التي يرتبط نشاطها بالحيوانات والمنتجات ذات الأصل الحيواني.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 مايو 2006، الضابط للتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-201 المؤرخ في 9 يوليو 2008، الذي يحدد شروط فتح مؤسسات تربية فصائل الحيوانات غير الأليفة أو بيعها أو إيجارها أو عبورها .
- المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) وضبط سيره .

- المرسوم التنفيذي رقم 13-87 المؤرخ في 20 فبراير 2013، المتعلق بتنظيم وسير الغرف الفلاحية وضبط صلاحياتها في الوساطة والصلح .
- المرسوم التنفيذي رقم 23-284 المؤرخ في 10 أغسطس 2023، المحدّد لشروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية .
- أبو الفرج (صادق): النظام القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2018 .
- بلحاج (محمد): النظام القانوني لعقد الامتياز الفلاحي ومنازعاته في الاجتهاد القضائي الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2021 .
- بلقاسم (فاطمة الزهراء): "دور غرف الفلاحة في تسوية المنازعات الفلاحية عن طريق الصلح والوساطة: دراسة حالة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 2، 2024 .

- بن ساعد (أحمد): النظام القانوني للتأمين الفلاحي وتغطية مخاطر الإنتاج الحيواني في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر 1)، 2020.
- بوخلخال (عبد الوهاب): آليات تمويل القطاع الفلاحي ودور بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في دعم المستثمرات، دار الخلدونية، الجزائر، 2021 .
- بوضياف (خالد): النظام القانوني للمنشآت المصنفة لحماية البيئة في التشريع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 2020 .
- بومدين (نور الدين): إشكالية العقار الرعوي ونظام "الأراش" في الهضاب العليا والسهوب الجزائرية، أطروحة دكتوراه في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023.
- بوشعير (سليمة): الآليات القانونية لحماية وتثمين العقار الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2022 .

- تياب (نادية): الوجيز في شرح قانون الاستثمار الجديد 22-18، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2024.
- جامعة تيارت (كلية العلوم البيطرية): "دراسة ميدانية حول الأثر الاقتصادي والصحي لداء البروسيلات على قطيع الأبقار في الهضاب العليا"، المجلة الجزائرية للعلوم البيطرية، المجلد 8، العدد 1، 2022.
- حساني (زينب): الحماية القانونية للثروة الحيوانية في ظل التشريع البيطري والبيئي الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران 2، 2022.
- حمدي (باشا عمر): عقود الامتياز الفلاحي وطرق فض منازعاتها في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2021 .
- زودة (عمر): الإجراءات القضائية والبديلة لفض المنازعات العقارية والفلاحية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019 .

- سليماني (عبد القادر): التحفيزات الجبائية والجمركية للاستثمار الزراعي في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2023.
- علاوة (العربي): المسؤولية المدنية والجزائية عن الأضرار البيئية والصحية في القانون الجزائري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019 .
- الغوثي (بن ملحة): القانون العقاري الفلاحي الجزائري وتحولات نظام الحيازة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- قارة (مصطفى): الوساطة والتحفيزات القانونية لفض منازعات الاستثمار في التشريع الجزائري المعاصر، مجلة الفقه والقانون، العدد 14، 2023 .
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :(CNESE) تقرير حول تحديات الأمن الغذائي المستدام وشعبة تربية المواشي في الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2024 .
- المحكمة العليا (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية): الغرفة المدنية، القرار رقم 0646629 الصادر بتاريخ 10 مارس 2016.

- المخبر الوطني لمراقبة المنتجات البيطرية والتشخيص :(LNVPD) الحصيلة الدورية للإجراءات الصحية وحجر المواشي المستوردة عبر الموانئ الجزائرية، وزارة الفلاحة، 2024.
- المعهد التقني لتربية الحيوانات :(ITELV) التقرير السنوي حول واقع شعبة اللحوم الحمراء وتربية المواشي في الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، ديسمبر 2025 .
- مجلس الدولة الجزائري: الغرفة الثالثة، القرار رقم 114520 الصادر بتاريخ 18 ماي 2021 .
- مجلس الدولة الجزائري: الغرفة الرابعة، القرار رقم 142105 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 2022 .
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: الإستراتيجية الوطنية لتطوير شعبة اللحوم الحمراء وإعادة تنظيم تسيير المراعي السهبية في الجزائر، وثيقة توجيهية رسمية، الجزائر، 2024.

الملاحق

الملحق (1): نموذج استبيان الدراسة الميدانية

موجه لمربي المواشي في ولاية الجلفة والولايات السهبية

أخي المربي الكريمفي إطار إعداد دراسة علمية ميدانية حول قطاع تربية المواشي، نضع بين يديك هذا الاستبيان لرصد واقع وطبيعة هذا النشاط والتحديات التي تواجهكم. نُرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة بكل دقة وموضوعية بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة. نؤكد لك أن كافة البيانات المستقاة ستُحاط بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي الصرف. شاكرين لك حسن تعاونك ووقتك الثمين.

الجزء الأول: البيانات العامة

1. الولاية:

☐ الجلفة ☐ البيض ☐ تيسة ☐ سعيدة ☐ المسيلة ☐ أخرى: .....

2. العمر:

☐ أقل من 35 سنة ☐ من 35 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

3. الخبرة في مجال تربية المواشي:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

4. حجم القطيع الحالي (عدد الرؤوس الإجمالي):

☐ أقل من 50 رأساً ☐ من 50 إلى 200 رأس ☐ أكثر من 200 رأس

5. نوع المواشي الأساسي في المزرعة:

☐ أغنام ☐ ماعز ☐ أبقار ☐ إبل ☐ مختلط

6. نظام التربية المتبع:

☐ رعوي تقليدي (رعي حر وتنقل) ☐ شبه مكثف (رعي + أعلاف) ☐ مكثف (حظائر + أعلاف مصنعة)

الجزء الثاني: الأعلاف والتكاليف

7. ما هو المصدر الأساسي لتأمين الأعلاف لقطيعك؟

☐ رعي طبيعي فقط ☐ شراء من السوق المحلي ☐ الرعي + الشراء ☐ أعلاف مدعمة من الدولة

8. كم يبلغ متوسط التكاليف الشهرية الموجهة للأعلاف (بالدينار الجزائري DZD)؟

☐ أقل من 30,000 دج ☐ من 30,000 إلى 50,000 دج ☐ من 50,000 إلى 100,000 دج

☐ من 100,000 إلى 200,000 دج ☐ أكثر من 200,000 دج

9. هل تستفيد حالياً من حصص الأعلاف المدعمة (الشعير، النخالة، الأعلاف المركبة)؟

☐ نعم، وبكميات كافية ☐ نعم، ولكن بكميات غير كافية ☐ لا، لا أستفيد منها إطلاقاً

10. في تقديرك، ما هو التحدي الأكبر المرتبط بمسألة الأعلاف في منطقتك؟

☐ ارتفاع الأسعار ☐ ضعف الكميات ☐ تدني الجودة ☐ تأخر التوزيع ☐ عدم استقرار الأسعار

الجزء الثالث: القروض والتمويل

11. هل سبق لك الحصول على قرض فلاحي (مثال: قرض الرفيق) لتمويل نشاطك؟

☐ نعم، مرة واحدة ☐ نعم، أكثر من مرة ☐ لا، لم أحصل أبداً

12. إذا كانت إجابتك بـ (لا)، ما هو السبب الرئيسي الذي منعك من ذلك؟

☐ تعقيد الإجراءات والملفات الإدارية ☐ عدم توفر الضمانات المطلوبة ☐ عدم الدراية الكافية بالشروط لشغلها

☐ ضعف الدخل والقدرة على السداد ☐ أسباب أخرى تفصيلية

13. كيف تقيم إجراءات وسهولة الحصول على القروض الفلاحية من البنوك؟

☐ جيد جداً ☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐ سيء جداً

14. كيف تقيم نسبة الفوائد أو التكاليف المفروضة على القروض الفلاحية؟

☐ منخفضة جداً ☐ منخفضة ☐ معقولة ☐ مرتفعة ☐ مرتفعة جداً

الجزء الرابع: الإعفاءات الجبائية والمحفزات

15. هل تعلم أن نشاط تربية المواشي يستفيد قانوناً من إعفاءات جبائية وتخفيضات تصل إلى 60%؟

☐ نعم، لدي علم بذلك ☐ لا، ليس لدي علم

16. إذا كنت على علم، هل سبق لك أن تقدمت بطلب رسمي للمصالح الجبائية للاستفادة منها؟

☐ نعم، وتقدمت واستفدت فعلياً ☐ نعم تقدمت ولكن رُفض الطلب ☐ لا، لم أتقدم بطلب إطلاقاً

17. ما هو مصدر معلوماتك الأساسي حول هذه الإعفاءات الجبائية والمزايا؟

☐ مديرية أو مفتشية الضرائب ☐ غرفة الفلاحة الولائية ☐ الجمعيات المهنية والاتحادات

☐ مربون وزملاء آخرون في المهنة ☐ لا أعرف / لا ينطبق ☐ مصادر أخرى

الجزء الخامس: الرعاية البيطرية والصحة الحيوانية

18. هل تتعرض قطعانك للإصابة بأمراض وبائية موسمية أو طارئة؟

☐ نعم، وبشكل كبير ☐ نعم، في بعض الأحيان ☐ نادراً ما تصاب ☐ لا، على الإطلاق

19. ما هي الأمراض الأكثر شيوعاً وانتشاراً في منطقتك الرعوية؟

☐ الحمى القلاعية ☐ داء البروسيلات (الإجهاض) ☐ جدري الأغنام ☐ طاعون المجترات الصغيرة

☐ أخرى (يرجى ذكرها): .....

20. كيف تقيم مستوى توفر وجودة الخدمات البيطرية المجانية أو الخاصة بالمنطقة؟

☐ ممتازة ☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ معدومة تماماً

21. هل تلتزم بتطبيق برامج التلقيح الدورية والتحصينات الوقائية لقطيعك؟

☐ نعم، وبشكل منتظم ☐ أحياناً (حسب الحملات) ☐ نادراً جداً ☐ لا أتبع أي برنامج وقائي

22. ما هي النسبة التقريبية لنفوق الحملان/المواليد حديثة الولادة لديك خلال العام الماضي؟

☐ أقل من 10% ☐ من 10% إلى 20% ☐ من 20% إلى 30% ☐ من 30% إلى 40% ☐ أكثر من 40%

20. كيف تقيم مستوى توفر وجودة الخدمات البيطرية المجانية أو الخاصة بالمنطقة؟

3 sur 3

☐ ممتازة ☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة

21. هل تلتزم بتطبيق برامج التلقيح الدورية والتحصينات الوقائية لقطيعك؟

☐ نعم، وبشكل منتظم ☐ أحياناً (حسب الحملات) ☐ نادراً جداً ☐ لا أتبع أي برنامج وقائي

22. ما هي النسبة التقريبية لنفوق الحملان/المواليد حديثة الولادة لديك خلال العام الماضي؟

☐ أقل من 10% ☐ من 10% إلى 20% ☐ من 20% إلى 30% ☐ من 30% إلى 40% ☐ أكثر من 40%

الجزء السادس: التحديات والأولويات والمقترحات

23. يُرجى ترتيب التحديات التالية حسب شدة تأثيرها عليك من الرقم 1 (الأكثر صعوبة) إلى 8 (الأقل صعوبة):

- ☐ ارتفاع أسعار وتكاليف الأعلاف بشكل مستمر.
- ☐ توالي سنوات الجفاف وشح المراعي الطبيعية السهبية.
- ☐ ظاهرة نفوق الحملان والمواليد الجدد وضياع الإنتاج.
- ☐ صعوبة وتأخر إجراءات الاستفادة من القروض والتمويل البنكي.
- ☐ انتشار وتفشي الأمراض الحيوانية والعدوى.
- ☐ نقص التغطية البيطرية والأدوية الفعالة بالمنطقة.
- ☐ البيروقراطية الإدارية وبطء وتيرة المعاملات وتجديد الوثائق.
- ☐ انخفاض أو عدم استقرار أسعار بيع الماشية في الأسواق مقارنة بالتكلفة.

24. ما هو التحدي أو العائق الأكبر الذي يهدد استمرارية نشاطك حالياً؟ (إجابة مفتوحة)

.....

.....

25. ما هي أهم المقترحات والحلول التي تراها ضرورية لتطوير قطاع شعبة تربية المواشي؟

.....

.....

.....

اسم وتوقيع المربي (اختياري): .....

تاريخ استيفاء الاستبيان: ..... / ..... / 2026 م

اسم الباحث أو القائم بالمقابلة: .....